خلاصة أثر المذهب السلفي على وحدة المسلمين

نستطيع أن نجمل أهم الملاحظات التي خرجنا بها، في النقاط التالية التي توضح الآثار المترتبة على هذا المذهب

أولا: الانقطاع بين الأجيال المعاصرة وبين أكثر من عشرة قرون بما فيها من العلماء والآثار العلمية الخالدة، والبحوث الدقيقة في مختلف العلوم والفنون، ولا يخفى ما يترتب على هذا الإهمال لجهود الأمة.

ثانيا: إضعاف موقف الأجيال المعاصرة في مواجهتهم للحملات الشديدة المتكالبة على الدين الإسلامي، وذلك لأن انقطاع الأجيال المعاصرة عن علماء الإسلام في القرون السابقة، ومنع استمدادهم منهم واعتمادهم عليهم، يترتب عليه ضعف كبير في المستوى العلمي لدى المعاصرين، وهو ما نراه بأعيننا في العديد من المجالات العلمية.

ثالثا: القطيعة المفتعلة بين الحاضر والماضي، تترتب على القدح في عقائد جماهير علماء الإسلام، وهذا يتولد عنه بلا شك هدم الثقة فيهم، والشك في معارفهم وعلومهم، ومن فقد ماضيه فهو فاقد بلا ريب حاضرَه ومستقبله.

رابعا: الاندفاع نحو التكفير والتبديع لكل مخالف، تتولَد عنه آثار نفسية هائلة، وشكوك عقلية عنيفة في كل ما نقل إلينا عمن سبقنا، وأقل هذه الآثار، الشعور بالعزلة النفسية، التي قد تدفع الضعفاء –وأغلب من يتخذ هذا الموقف منهم- إلى اتباع أساليب عملية هجومية متنطعة، ومتشددة في تعاملهم مع الآخرين.

خامسا: لا ريب في أن هذه الآثار والنتائج إنما لزمت عند القائلين بها، لأنهم أغفلوا التفريق بين القطعيات وبين الظنيات في العقائد والفقه، وجعلوا بعض الظنيات أمورا مقطوعا بها، ولم يؤمنوا ببعض القطعيات، فخالفوها، وهذا كله متولد عن مناهج فكرية يسودها الخلل الكبير.

خاتمة

في الموقف من الخلاف وحل الإشكال المترتب عليه

لا ريب أن علم الكلام هو العلم اللائق ببحث النزاعات بين الفرق الإسلامية ومحاولة معرفة المصيب منها من المخطئ، أو الأكثر صوابا من غيره.

والجدال بين المسلمين في أمور الدين مطلوب شرعا، خلافا لما يعتقده البعض من كونه محرما، وذلك أن الخلاف لا ريب واقع، والعمل على إزالة الخلاف أو تقليله واجب بقدر

الطاقة البشرية، ولا يمكن إزالة الخلاف أو محاولة ذلك إلا بالكلام والجدال بالتي هي أحسن.
فالكلام في أمور الدين الأصلية، التي تسمى في عرفنا عقائدية، لا شك مطلوب.
وإهمال الخلافات أو محاولة تناسيها والتغافل عنها لا يمكن أن يكون بديلا عن محاول الوصول إلى الأقرب إلى الحق أو إلى الصواب منها. فعدم إمكانية الوصول إلى الاتفاق الشامل بين جميع المسلمين، لا يجوز أن يستلزم التغافل عن وجود الخلاف.
والأصول الكلامية تدل على أن الخلاف لا ريب حاصل، وقد تقرر في الدين الحنيف أن التعاون بين المسلمين لا بد واجب. فهاتان مقدمتان بديهيتان
الأولى وجود الخلاف واستمراره.
والثانية وجوب التعاون والتكامل بين المسلمين.
فإذا قلنا بأن التعاون لا يمكن حصوله إلا بالاتفاق التام بين سائر المسلمين على كل شيء في العقائد أصليها وفرعيها، فهذا يستلزم استحالة وجود التعاون. وهو باطل.
وإذا قلنا بما أن التعاون واجب، وهو مشروط بالاتفاق، فيجب علينا تناسي الخلاف ومحاولة التغافل عنه. فهذا لا ريب غير صحيح، لأن فيه إهمال الموجود وإغفال ما لا يمكن التغافل عنه، فكل فرقة تزعم أنها المصيبة المحقة، فكيف يطلب منها التغافل عما تدعي أنها أصابت فيه.
فهذه هي الإشكالية في ضمن هذا الوجه من النظر.
والتحقيق المبني على الأصول الكلامية ، يقتضي من الجميع بنوع من النظر أن يجمع بين هاتين المقدمتين، فواحدة منهما مأخوذة من الحس والمشاهدة ، وهي من وسائل المعرفة، والأخرى مأخوذة من القطعيات الدينية. فإهمال واحدة منهما أو التغافل عنها، لا يصح.
فيترتب على ذلك وجوب العمل على التعاون في حال ملاحظة الخلاف، ووجوب بناء كلام عملي للتعاون يلاحظ فيه هذان الوجهان والحقيقتان. فيجب بناء التعاون مع ملاحظة الخلاف. وفي هذه الحال، فإما أن يبنى على المختلف فيه، أو على المتفق عليه، ولا شك أن البناء لا يكون إلا على المتفق فيه.
ويجب أن ينبني العمل الواجب تحصيله على القدر الذي حصل عليه الاتفاق بين المسلمين مع عدم إهمال خصوصية واحدة من الفرق الإسلامية واستمرار الجدال بينها بالتي هي أحسن.

وقد ينظر البعض إلى وجود الخلافات بين المسلمين على أنها خطر داهم، ويجب نفي الخلافات مطلقا، وأنها ضرر يؤدي بالأمة إلى مهلكتها. ولكننا نقول من جهة أخرى، إن وجود الخلافات المعتبرة بين الفرق الكبرى، مع كونه من جهة يترتب عليه بعض المفاسد إلا إنه يترتب عليه كثير من المصالح الأخرى، أهمها دوام النظر وإدامة التحقيق والبحث في تلك الأصول. ويترتب عليها وجود التنافس في الرد على الخصوم الخارجين على الدين كل من وجهة نظر، فكما قال الإمام الغزالي عندما ناقش الفلاسفة، إنني لا أخاطبكم بلسان الأشاعرة فقط، بل بلسان سائر الفرق الإسلامية، فكلها تجتمع عليكم.

والله الموفق
وليس لنا إلى غير الله تعالى حاجة ولا مذهب
كتبه
الفقير إلى الله تعالى
سعيد فودة

---

[1] الرسالة الأولى، في كتاب تاريخ نجد، للشيخ حسين بن غنام، تحقيق د. ناصر الدين الأسد. ص222

[2] من تاريخ نجد، المرجع السابق، ص822 .

[3] من تاريخ نجد، للشيخ حسين بن غنام، تحقيق د. ناصر الدين الأسد. ص332

[4] فليرجع إلى كتب ورسائل الإمام العلامة الكوثري، فهي تكشف بوضوح عن حقيقة عقيدة ابن تيمية، ولينظر كتابنا (الكاشف الصغير عن عقائد ابن تيمية)، وكتاب (نقض العقيدة التدمرية)، ففيهما بحث مفصل بالأدلة والشواهد على ذلك.

[5] محمد رشيد رضا، المنار والأزهر، ص242.

[6] المنار والأزهر، لمحمد رشيد رضا، ص662

[7] المنار والأزهر، ص03

كاتب المقالة : سعيد فوده
تاريخ النشر : 02/06/2013
من موقع : د / عاطف الكومى الأسيوطى
رابط الموقع : http://al-koomy.com